مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 01 - جوان 2019

OEBUniv.Publish

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري

(تحديات وآفاق)

Small and medium enterprises in the Algerian national economy (Challenges and prospects)

د. سفيان بن عبد العزيز — **جامعة الجزائر، بشار**
د. لخضر دولي — **جامعة الجزائر، بشار**
د. سمير بن عبد العزيز — **جامعة الجزائر، بشار**
benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ التسليم: 2019/10/14 **تاريخ المراجعة: 2019/02/05** **تاريخ القبول: 2019/03/24**

الملخص

نظرا لذلك الدور الذي تلعبه في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بالدول، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بمكانة هامة في اقتصاد أي دولة بسبب ما تسهم به في تنشيط دواليب الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل ذلك من خلال الإشارة إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تبيان عوائق ومشاكل إنشائها بالإضافة إلى مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لتختتم بتوصيات ونتائج تتجسد في فرص انجازها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، دعم، تمويل، بنوك، تنافسية، اقتصاد جزائري.

Abstract

This study seeks to equip the various concepts by small and medium-sized enterprises, and to identify the obstacles and problems its establishment as well as to the extent of their contribution to the economic development in Algeria concluding recommendations reflected in the results of completed and development opportunities.

Keywords: small- and medium-sized enterprises, support, finance, banking, competitiveness, Algerian economy..

المؤلف المراسل: د.سفيان بن عبد العزيز، الإيميل:benabdelazizsoufyane@gmail.com

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا بسبب أهميتها، وتعدد الأطراف المهتمة بها، بحيث أصبحت تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وكذا تحولها إلى مولد منتجات جديدة، ومحرك لسيرورة جديدة من خلق الوظائف والأرباح والإيرادات، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة نتيجة لما برز من تطورات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية، وجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات من أجل إسهامها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني الجزائري ؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان ذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تهدف إلى:

- ♦ بيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تصنيفاتها.
- ♦ الإشارة إلى مختلف العوائق التي تحد من نشاطها وسبل تجاوزها.
- ♦ إبراز واقعها وتطورها في الجزائر ومدى خلقها لمناصب الشغل و القيمة المضافة لها في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكل تحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة جوهر الاختلاف بين اقتصاديات الدول، إذ أنه بات في الحكم المؤكد أن كلمة " صغيرة " و"متوسطة" هي كلمات لها نسبية تختلف من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر في ذات الدول.

1.1. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة: تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها.

تعاريف حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:"حسب قانون المؤسسة المصغرة والمتوسطة لسنة 1953عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى و تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.(احمد وآخرون، 2007، ص 286)

اليابان: اعتمدت المؤسسة اليابان في تعار يفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 على معيار رأس المال و اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300.(عدون، 1998، ص ص 72-73)

بلدان شرق آسيا: تعتمد بلدان شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة نهائية أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول، ويكون كالتالي:

- من 1 إلى 9 عمال: مؤسسة عائلية حرفية.
- من 10 إلى 49: عامل: مؤسسة صغيرة.
- من 50 إلى 99 عامل: مؤسسة متوسطة.
- من 100 عامل فأكثر: مؤسسة كبيرة. (صفوت عبد السلام عوض الله، 1953، ص 14)

الاتحاد الأوروبي : استنادا إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوروبي لا يمكنه إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، لأن مفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500عامل. (إلياس بن سامي ويوسف قريشي، 2006، ص 398)

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال القانون 01- 18الصادر في 12 ديسمبر2001 والذي يتضمن قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها:" المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا تتجاوز المجموع السنوي 100 مليون دينار. أما المؤسسة المتوسطة فهي : "المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250عاملا وتحقق

رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار". (القانون التوجيهي، 2001.12.12)

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسة / المعايير	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	01إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	10إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 18/01المؤرخ في 12/12/2001،الجزائر.

2.1. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، ويمكن إبراز هذه الخصائص كالتالي: (جواد، 2007، ص ص 84-85)

- **الجمع بين الإدارة و الملكية:** حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الإدارة و قضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا.
- **صغر حجم رأس المال** :نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية، والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته .
- **تقديم السلع و الخدمات:** التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- **ارتفاع قدرتها على الابتكار:** وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
- **الإمعان في التخصص:** والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المستغلة فيها .
- **لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة:** مما يقلل من كلفة التدريب و التأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.

- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية. (Rahim, 2004, P235)
- **نظام معلوماتي غير معقد :** يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسة.
- **هيكل تنظيمي بسيط:** يعتمد على مستوى إشراف محدود حتى أن وظيفة واحدة يمكن أن تكون مقام عدد من الوظائف.

3.1. تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكننا نقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف وهي المعيار القانوني، المعيار الاقتصادي، ومعيار طبيعة تنظيم العمل.

1.3.1. التصنيف حسب المعيار القانوني: تقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

أولا- المؤسسات الخاصة:

المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال:

1- المؤسسات الفردية: تنشأ هذه الأخيرة عندما يقوم شخص، يعتبر صاحب العمل ، بجمع عوامل الإنتاج ويقوم بعمل الإدارة و التنظيم ، وتأخذ أشكالا متباينة من مؤسسات صناعية إلى وحدات حرفية، تجارية ، فنادق ويكون عدد العاملين بها كبيرا وتعتبر المنشأة الفردية من أعلى المشروعات من حيث معدلات المخاطر.

2- مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال.

ثانيا- المؤسسات العامة:

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام (أي تعود ملكيتها للدولة) ويمكن تقسيمها إلى:

1 - المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية: تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في النقل ، البناء، الخدمات العامة.

2- المؤسسات النصف عمومية: تضم الطرفين الدولة (ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية) والقطاع الخاص من جهة أخرى.

2.3.1. التصنيف حسب المعيار الاقتصادي: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي:

أولا- مؤسسات فلاحية: تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها و نشاطاتها مثل تربية المواشي و النشاطات المتعلقة بالأرض و الموارد الطبيعية .

ثانيا- مؤسسات صناعية: وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد و اللوازم المختلفة القابلة للاستهلاك التي تتحصل عليها من الغير أو حتى تستخلصها من الطبيعة.

ثالثا- مؤسسات خدماتية: وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية، النقل بمختلف فروعه، الصحة وغيرها. (خنيش ، بابا عربي ، 2008، ص 15)

3.3.1. التصنيف حسب طبيعة العمل: من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات مصنعة وأخرى غير مصنعة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

	الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المنزلي	صناعة الورشة	نظام المصنع	
	الإنتاج المتخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه متنقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
الصنف	1	2	3	4	5	6	7

Source: Taly etr .morse la petite industrie moderne et le developpment, T1, p23.

4.1. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أهداف منها: (هيكل، 2002، ص 192)

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بعد تقليص العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- ✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

2. المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع الإدراك المتزايد لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولت الجزائر تنمية هذا القطاع كغيرها من الدول النامية لمسايرة الاقتصاد العالمي من خلال تبني عدة برامج تطويرية، مما أدى إلى تزايد هذا النوع من المؤسسات، إلا أنه مازال يعاني من الكثير من المشاكل التي تعيق عملها و تحد من إمكانية انطلاقها.

1.2. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداءً من سنة 2000 ، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى. فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين2001 –2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001. (قدي ، 2012)، ثم تطو عددها الى أن فاقت 787379 سنة 2016 بين القطاع العام والخاص.

الجدول رقم (03) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2001–2016) **الوحدة: بالأرقام.**

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191
2011	511856	99,88	572	0,12	512428

2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " نشريات المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، 2001 . 2017، الجزائر.

تبعا للجدول السابق نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ : 717427 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـ : 09,75%، حيث كان يبلغ العدد الإجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي مرت بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ:179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ: 786989 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 607079 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 ليبلغ عددها 390 مؤسسة.

2.2. المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال .وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي وجانب التكنولوجي، إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية.

1.2.2.صعوبة الحصول على التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:

- ✓ غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛

- ✓ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛
- ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛
- ✓ مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.

2.2.2. مشكلة نقص المعلومات:

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد و السلع ومستلزمات الإنتاج، و كذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية ، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية قوانين العمل وغيرها.

3.2.2. صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات (المشاريع الاستثمارية) ، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

فتعتبر الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية. في بعض الدول النامية منها العربية مردها سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة.

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعـاملات وانعدام الحيوية،وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار ،وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

4.2.2. صعوبة الحصول على التكنولوجيا:

شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى .

وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة. (عماري، 2003، ص 02)

5.2.2. غياب سياسة تكوين اليد العاملة: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات (بابا ، 2006). إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

3.2. برامج تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل إنعاش وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت الجزائر في إطار التعاون الخارجي من عديد من البرامج أهمها: برنامج **ميدا** 1 و**ميدا** 2، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية،التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات شركة مع كل من ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، تركيا، وكوريا الجنوبية، كما تبنت عدَّة برامج وطنية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004،2009، والمخطط الخماسي 2010، 2014، كما أنشأت الجزائر عدَّة هياكل وآلياتهم، إذ قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 وبعض الهيئات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI، صندوق ضمان القروض FGAR، الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM، بورصات المقاولة والشراكة إذ توجد حالياً أربع بورصات جهوية في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، غرد اية، بالإضافة إلى عملة من البدائل المستحدثة كشركات القرض الإيجاري (الشركة العربية للقرض الإيجاري، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات SALEM، شركة قرض الإيجار السعودية ASL) شركة رأس المال المخاطر (شركة SOFINANCE وشركة FINALER)، شركة الجزائر للاستثمار،وفي إطار برنامج ميدا، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتعاون الثنائي الألماني GIZ، استفادت الجزائر من حصة مالية موجهة لإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسجيل، حاضنات لأعمال وذلك خلال سنة 2003، كآليات مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال المراحل الأولى.

ولقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية خاصة تتمثل في الأغلفة المالية المعتبرة للتنمية في إطار تنفيذ البرنامج التنموي الذي أسفر عنها ما لا يقل عن 200 ألف مؤسسة صغيرة، وهذا المعدل مرشح للارتفاع سنوياً. (بريبش ، 2012)

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

إنَّ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية ناتج من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة وكذا الناتج الداخل الخام، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري.

1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك ومن بينها برنامج الخوصصة والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بـ 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مؤسسات العمومية إلى مؤسسات الخاصة التي أثرت بشكل كبير على انخفاض معدل البطالة أين وصل في نهاية سنة 2006 إلى 12,6% وسجل في سنة 2010 نسبة 10%. (CNIS, 2010) وعلى العموم سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول 04 : تطور مناصب الشغل المصرح بها من 2010 إلى 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع	العمالة الإجمالية	مساهمة م ص وم في العمالة
	الأجراء	أرباب العمل				
2010	958 515	618 515	48 656	1 625 686	9 735	16.69
2011	1 017	658 737	48 086	1 724 197	9 599	17.96
2012	1 089	711 275	47 375	1 848 117	10 170	18.17
2013	1 176	777 259	48 256	2 001 892	10 788	18.55
2014	1 259	851 511	46 567	2 157 232	10 239	21.57
2015	1 393	934 037	43 727	2 371 020	10 594	22.38
2016	1 489	1 022 231	29 024	2 540 698	10 845	23.42

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تنشأ 2540698 منصب شغل سنة 2016، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر بـ: 1625686 عامل، أي بنسبة تطور تعادل 56.28% ، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة وأن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة، ولا رأس مال كبير وهذا ما يفسر تطور مناسب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي: ـ زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد.

ـ زيادة الأنشطة للمؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.

ـ خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها، لصالح العمال وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرحين وتشغيل عدد آخر من الأجراء.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الإجمالية خلال الفترة المدروسة تتراوح ما بين 16,69 % سنة 2010 و بـ: 23.42 % سنة 2016، هذه النسب تعتبر جيدة إذا ما قارناها بوضعية واتجاهات الاقتصاد الجزائري، أما إذا قارناها بنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض الدول المتقدمة التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70 %، فتعتبر جد ضعيفة.

3 . 2 المساهمة في القيمة المضافة:

يوضح الجدول 08 تطور القيمة المضافة في كلا القطاعين للفترة ما بين 2010-2015:

الوحدة : مليار دينار جزائري

الطابع	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع	4 681.68	5 137.46	5 813.02	6 741.19	7 338.65	**7 924.51**
القطاع العام	827.53	923.34	793.38	893.24	1 187.93	**1 313.36**
المجموع	**5 509**	**6 061**	**6 606**	**7 634**	**8 527**	**9 237.87**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 42

الملاحظ من الجدول أن تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242,83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69,26%، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة القطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطو بـ: 485,03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 58,70%.

من جهة أخرى يطغى القطاع الخاص على تكوين القيمة المضافة. وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل 1 : مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة حسب القطاع من 2010 إلى2015

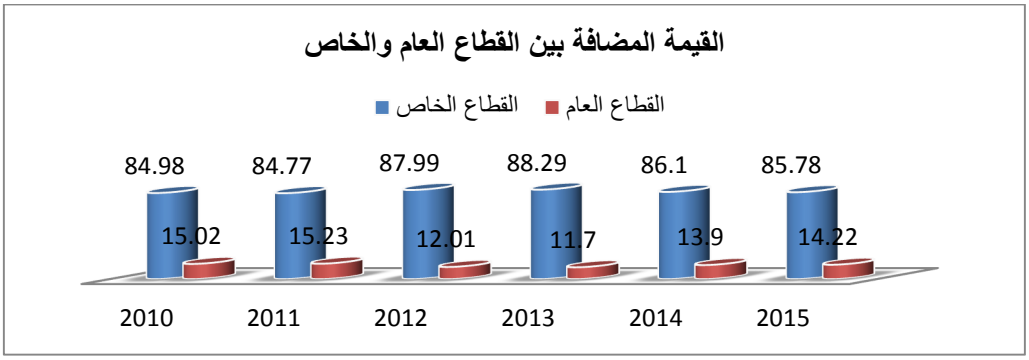

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، " **نشرية المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 42

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2000 بـ % 74,8 ثم ارتفعت في سنة 2006 إلى 79,56% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2740,06 مليار دج، ليعرف نموًا سنة 2008 بنسبة 83,8% وهي تتوزع في النشاط الفلاحي والتجارة والبناء والخدمات .وتزامنا مع ذلك التزايد، سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاضا حيث كانت تقدر سنة 2002ب 32,1% لتنخفض سنة 2008 إلى غاية سنة 2016 إلى حوالي 16,2% وهذا ما يؤكد على ضرورة أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات حتى لا تؤول إلى الزوال.

إضافة لذلك فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام تساهم في المتوسط بنسبة % 48 من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة جدًا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة وبعد استعراض مختلف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تتميز بها وتوضيح معايير تصنيفها في المحور الأول، وكذا التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ذكر بعض المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع وإعلان عن برامج الدعم والتطوير التي حظي بها هذا القطاع في المحور الثاني منها، ثم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج الخام وخلق القيمة المضافة والتقليل من معدل البطالة في المحور الأخير. يمكن استخلاص أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يواجه التحديات المتمثلة في التغيرات التي تفرضها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أدت إلى فقد العديد من الفرص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبح من الصعب على هذه الأخيرة منافسة المنتجات الأجنبية وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية ايلائها المزيد من الاهتمام وهو ما تقترحه الدراسة في التوصيات التالية:

التوصيات:

- ضرورة تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتزام المسيرين والعاملين بذلك لغرض تكييفها مع متطلبات المنافسة الدولية.
- ضرورة تأهيل وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأطير نشاطها من أجل رفع مساهمتها في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة لها للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.
- العمل على الرفع من الحس المؤسسي والمقاولاتي وبضرورة وبأهمية البحث والتطوير واعتماد الإدارة العلمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كضرورة حتمية في عصر العولمة.
- ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدرين لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وترقية الصناعة الجزائرية.
- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- لابد من وضع نظام فعال لجمع و تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية ضروري لبروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نمو الصناعة الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع والهوامش:

باللغة العربية:

1. بن سامي، إلياس، قريشي، يوسف.(2006). التسيير المالي الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ،2006.
2. باب،ا عبد القادر.(يومي 17 و 18 أفريل2006). مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية.
3. بريبش، السعيد، طيب، سارة.(يومي 18 و 19 أفريل 2012).دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة قاصدي مرياح، ورقلة .
4. التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010.
5. جوادي، نور الدين، عبد اللاوي، عقبة.(18 –19 ماي 2011). تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات البطالة، ملتقى بعنوان دور مؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية بالجزائر، بومرداس.

6. خنيش، فتيحة، بابا عربي، رحيمة.(2008). فعالية سياسة التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة التخرج ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة ورقلة.
7. عوض الله، صفوت عبد السلام .(1953) اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية، الطبعة الأولى، مصر: دار النهضة العربية.
8. عماري، عمار.(2003). مداخلة بعنوان " بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركية العالمية، الملتقى العلمي الدولي الأول :أهمية الشفافية في نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأوراسي (الجزائر).
9. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01/18المؤرخ في 12/12/2001، الجزائر.
10. قدي، عبد المجيد، كساب، أمينة.(18 و 19 أفريل 2012) . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة قاصدي مرياح، ورقلة يومي
11. أحمد، مروة، برهم، نسيم.(2007) .الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة. الأردن: الشركة العربية المتحدة للتوثيق و التوريدات .
12. عدون، ناصر دادي.(1998). اقتصاد المؤسسة، الطبعة الأولى.الجزائر: دار المحمدية العامة.
13. جواد، نبيل.(2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى. بيروت: المؤسسة الجامعية.
14. هيكل، محمد.(2002). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، طبعة الأولى، سلسلة المدرب العملية. مصر: مجموعة النيل العربية.

باللغة الأجنبية:

15. Rahim, Hocine.(2004). Management des savoirs et stratégies d'innovation dans les PME algériennes, *économie et management*, (N° 03).
16. Nations Unies,comission Economique pour l'arfrique , bureau pour l'arfrique.